حتى لو قال اشتريت منك هذا العبد بكر حنطة جيدة بكر حنطة
الكر ثمنا ثبت في الذمة فيصح الاستبدال به قبل القبض ولو كان
مبيعا لما صح بخلاف ما اذا اضاف العقد الى الكر فقال اشتريت
الكر بالعبد فيكون بيعا فتراعى شرائطه ولو قال ان اخبرتني بقدوم
فلان فعبدي حر يقع على الحق حتى لو اخبره كاذبا لم يعتق لان
مفعول الخبر محذوف دل عليه الباء تقديره ان اخبرتني بخبر اصله
بقدوم فلان والقدوم اسم لفعل موجود بخلاف قوله ان اخبرتني
ان فلانا قدم فانه بنا والكذب ابطل لعدم باء الالصاق ولو قال
ان خرجت من الدار الا باذني فان طالق يشترط تكرار الاذن
لكل خروج لان معناه الا خروجا ملصقا باذني وهو استثناء مفرغ
فيجب ان يقدر له مستثنى عام مناسب له في جنسه وصفته فيكون المعنى
لا تخرجي خروجا الا خروجا باذني فيفيد العموم بخلاف قوله الا
ان آذن لك فانه على الاذن مرة لتعذر حقيقة الاستثناء فصار
مجازا لعلاقة الغاية للمناسبة بينهما اي الى ان آذن لك وفي قوله انت
طالق بمشيئة الله باء الالصاق بمعنى الشرط كقوله ان شاء الله
وقال الشافعي رحمه الله الباء في قولها فانا مسحوا برؤسكم
للتبعيض وقال مالك رحمه الله هما صلة لان الفعل يتعدى
الى مجرورها بنفسه وليس كذلك بل هي للالصاق باصل الوضع
وعليه قصر سيبويه واكثر النحاة لكنها اذا دخلت في آلة المسح
كان الفعل متعديا الى محله وهو الممسوح فيتناول كله كمسحت
الحائط بيدي واذا دخلت في محل المسح كان الفعل متعديا

الى الآلة تقديره وامسحوا ايديكم برؤسكم فلا تقتضي استيعاب الراس
بالمسح لعدم الالصاق فانه انما يقتضي الصاق الآلة بالمحل وذلك
لا يستوعب الكل عادة لتعذر الصاق ما بين الاصابع فصار المراد
اكثر اليد والاصل فيها الاصابع والثلاث اكثرها فصار التبعيض
مرادا بهذا الطريق لا بالباء على انا لو سلمنا ان الباء ما كان صنو ومرادفا اذ بمسح
كل الراس يحصل المقصد وهو الربع بخلاف ما لو كان على العكس وكان
مجملا متعذرا كما في واد وازكاة اموالكم ولم يبين ربع العشر كذا افاده
شيخ والدنا مد ظله من عمر البغدادي وعلى للالزام فقوله له علي الف مقدم
بكونه دينا لانه على للاستعلاء حسا او معنى فتفيد الوجوب بحقيقة
الا ان يتصل به الى ربيعة فيحمل على وجوب الحفظ فان دخلت في
المعاوضات المحضة كالبيع عن معنى الاسقاط كالبيع كانت
بمعنى الباء مجازا لبعتك هذا العبد بالف درهم وكذا اذا استعملت في الطلاق
كطلقتي ثلاثا على الف فطلقها واحدة كانت بمعنى الباء عندهما فيجب
ثلثها لانه معاوضة من جانبها وعند ابي حنيفة رحمه الله للشرط و
الطلاق مما يقبله واحد الشرط لا تنقسم على اجزاء المشروط فلم
يجب شيء فيقع رجعيا ومن للتبعيض فاذا قال من شئت من
عبيدي عتقه فاعتقه الراوي للمخاطب ان يعتقهم الا واحدا عندهم
عند ابي حنيفة رحمه الله عملا بكلمتي العموم وهي من والتبعيض
وهي من وقال الزعتق الكل لما مر على البيانية والى لانتهاء الغاية
اي المسافة فان كانت المسافة قائمة موجودة منفذة بنفسها قبل الكلام
كقوله ما هذا الحائط الا هذا الحائط لانه خط الغايات فيه الحائط

Copyright © King Saud University

مبحث على

مبحث من

مبحث الى